



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 20 أكتوبر 2001

فهرس

* مواصلة المناقشة العامة لأحكام مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة المنعقدة يوم السبت 20 أكتوبر 2001 (مساء).

الرئاسة: السيد حسين نية، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة:

- مراد مدلسي، وزير المالية.
- محمد عبو، وزير الاتصال والثقافة.
- محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين.
- عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- محمد علي بوغازي، الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالبحث العلمي.
- محمد ترباح، الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالميزانية.

السيدات والسادة رجال الإعلام،
زميلاتني، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ها نحن نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2002 في ظل
أوضاع دولية غير عادية، حيث تعاقب شعوب ونساء
وأطفال وعجزة لا ذنب لهم تحت غطاء محاربة الإرهاب
البعيظ، وفي غمرة متابعة الضربات الأمريكية على
أفغانستان والتي استهدفت حتى مخازن المؤونة والأدوية،
يعيث اليهود في فلسطين فسادا ويكتسحون الأراضي
الفلسطينية ويقتلون ويشردون والعالم العربي والإسلامي
يتفرج وينتظر، وأمريكا مشغولة عن الجميع.

**افتتحت الجلسة في الساعة الثانية
والدقيقة الخامسة والأربعين مساء.**

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم.
الجلسة مفتوحة،

نواصل المناقشة، وأحيل الكلمة إلى السيد العيد
محجوبي، فليتنفضل.

السيد العيد محجوبي: بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء ومعاونيهم،

التي رصدت لمهرجان جمعت له حشالة الشيوعية مؤخرًا بالجزائر؟ ولم تكتف الجزائر بدفع المال بل ضحت حتى بالعرض دون مراقبة ولا محاسبة.

وعلى ذكر المهرجانات، نذكر السنة الثقافية الجزائرية التي ستقام في فرنسا والتي خصص لها مبلغ 5 ملايين دج. ونتساءل:

أولاً، إن فرنسا تعرفنا جيداً وتعرف ثقافتنا، فلماذا لا تقام هذه السنة في إنجلترا أو ألمانيا؟

ثانياً، إن ميزانية الاتصال والثقافة الموجهة للشعب الجزائري تبلغ 4 ملايين وبعض السنتيمات. ثالثاً، إذا كان لا بد من ذلك، فكفانا من الثقافة المسلوخة والممسوخة التي لا تعبر عن المثقف الجزائري الحقيقي.

سيدي الرئيس،

إن الاعتمادات المخصصة لبناء المساجد ضعيفة جداً، وكنا نتمنى أن تفاجئنا الحكومة ببناء مسجد ضخم في كل ولاية، لكن مازلنا ننتظر إنجاز مسجد العاصمة الضخم المعطل منذ عشرين سنة.

السيد الرئيس،

يهدف هذا المشروع إلى دفع وتيرة التنمية خاصة المحلية، وأنا أقول:

إن التنمية في ولاية إيليزي تعتمد أساساً على فتح الطرقات والمسالك التي بدونها يصعب تحقيقها. لذلك، أقترح فتح طريق برج الحواس - تمراس و طريق جانت- تنالكوم.

كما أطلب بالإسراع في تشغيل محطة توليد الكهرباء بجانت المجهزة والتي لم يبق إلا تزويدها بالمولدات.

ومن باب دفع وتيرة التنمية في الولاية، نرى ضرورة مساعدة المسؤولين المحليين بتوفير الظروف المناسبة لعملهم خاصة بالولاية، حيث نجد مثلاً كل المديرات التنفيذية الولائية لا تملك مقرات. لذلك، نطلب من كل

السيد الرئيس،

لدي ملاحظات على هذا المشروع هي:

أولاً، ألاحظ أننا كلما صادقنا على قانون مالية نكون قد صادقنا على توقعات، فهل فكرنا يوماً في التأكد من تحقيق نسبة هذه التوقعات؟ لم يحصل هذا ونحن في الانتظار!

ثانياً، عندما نصادق فإننا نصادق على مبالغ إجمالية، ويكون التفصيل وقت التخطيط. فما هي الضمانات لتحقيق توازن عادل؟

لأن ما نصادق عليه إجمالاً يخضع لعوامل غير منطقية تدخل فيها الصحة، والجهة و"القفازة" أحياناً، وما إلى ذلك.

ما هي الآليات التي تضمن التوزيع العادل؟

وعندما نتحدث عن الجباية من الضرائب المباشرة، نستطيع القول إن الدخل المضمون إلى الخزينة هو الضريبة التي يدفعها الموظف المغبون الذي تقتطع منه لكي ينعم المتهربون من دفعها بالخدمات المريحة. وعليه، فمن باب العدل نطالب بتخفيض هذه الضريبة على كل الموظفين، خاصة وقد بلغ اليوم سعر البطاطا، قوت الضعفاء، أي سبعين 70 دج.

وعلى ذكر الضريبة، ورد في تقرير اللجنة فقرة: "وتحسين العلاقات بين الإدارة والمكلفين بالضريبة".

أرى أنه لا يمكن أن تتحسن العلاقات بين الإدارة والمكلفين بالضريبة خدمة للخزينة العمومية، إلا إذا قامت الدولة بحماية موظفي الضرائب من الإغراءات اليومية كغيرهم من الإطارات المعرضة هي الأخرى إلى ذلك، وسنقوانين رادعة للجميع دون استثناء.

سيدي الرئيس،

من باب ضرورة التحقيق في المبالغ التي نصادق عليها سنوياً أسأل: ماذا فعلت الوزارة في التحقيق في المبالغ

مراعاة الظروف الاجتماعية والثقافية للمنطقة في البناء التطوري.

سيدي الرئيس،

لقد ورد في تقرير اللجنة فقرة: "الإسراع في اتخاذ إجراءات مرافقة ومواكبة لمسعى اقتصاد السوق والتجارة الحرة" ونحن مع هذا الإسراع لكن ماذا هيأنا للمناطق المحرومة التي ليست بها كثافة سكانية ولا إيرادات لجلب التجار الأحرار؟ وما ذنب ولاية إيليزي التي توفر لخزينة الدولة ملايين الدولارات حتى لا تكون بها بنية تحتية قادرة على تلبية حاجات المواطنين أو تكون قادرة على جلب هؤلاء المستثمرين؟ لذلك أطلب بالنظر إلى هذه الولاية نظرة واقعية وموضوعية حتى نضمن جلب التاجر الحر والمستثمر الحر، خاصة بعد أن تخلت الدولة عن دعم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

السيد الرئيس،

بعد شبه غلق صندوق تعويض مصاريف النقل في الجنوب بسبب عدم تمويله بسنتيم إضافي واحد أقترح تقديم تشجيعات خاصة وامتيازات للمقاولين والمستثمرين الذين يعملون في أقصى الجنوب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد العيد محجوبي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد.

السيد مصطفى بن محمد: السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

السلام عليكم.

يعرض علينا مشروع قانون المالية بعدما تم تحضيره بتاريخ 18 سبتمبر! فهل زعزع الزلزال العالمي ليوم 11 سبتمبر خبراء وزارة المالية والحكومة؟ لأننا مازلنا نعتمد سياسة الهروب إلى الأمام والتلاعب بمصير البلاد. وسيعرض هذا المشروع على التصويت يوم 28 أكتوبر

الوزراء تخصيص ميزانية لبناء مديريات لهم في الولاية لكي يتركوا الولاية تقوم بالمهام المحددة لها.

السيد الرئيس،

بالنسبة إلى التضامن الوطني، أستطيع القول إن أغلبية المواطنين في ولاية إيليزي يحتاجون إلى مساعدة، والدليل على ذلك أنه لو قدر الله أن أصيب مواطن بمرض يقتضي نقله إلى مستشفى، فأقرب مستشفى يوجد بولاية ورقلة ويبعد بمسافة 1052 كلم، مثلما ذكر زميلي صباح اليوم.

أما إذا استلزم الأمر نقله إلى العاصمة فذلك أدهى وأمر.

لذا، أقترح على السيد وزير الصحة ما يأتي:

أولا: ضرورة توفير الأجهزة الخاصة بعمل الأطباء في المستشفيات، لأننا قد نجد طبيبا أخصائيا لكنه في بطالة مقنعة لانعدام الأجهزة الخاصة.

ثانيا: توفير طائرة إسعاف خاصة بالولاية.

ثالثا: إنشاء قطاع صحي في عين أمناس.

وأسأل: ما هو رأي السيد وزير الصحة عندما يعلم أن دائرة عين أمناس التي تزود الخزينة العمومية بملايير الدولارات لا تتوفر على قطاع صحي؟

السيد الرئيس،

فيما يخص التضامن أكرر ما اقترحته على السيد رئيس الحكومة عندما عرض برنامجه، فأقترح مساهمة الشركات الوطنية والأجنبية التي تعمل في الولاية في الأنشطة الاجتماعية والثقافية للمنطقة.

وبالنسبة إلى السكن في ولاية إيليزي، أطلب بضرورة مراعاة الطبيعة الاجتماعية والثقافية للمنطقة في بناء المساكن مستقبلا وأسأل: ما هو رأي السيد وزير السكن عندما يعلم أنه يبني في مساحة 2م35 سكن لمواطن ترقفي اعتاد العيش في فضاء رحب؟ لذلك أؤكد ضرورة

يزدادوا ثراء على حساب الشعب الذي يقول كفانا من سياسة التجويع و"الحفرة" عوض أن يفتحوا الحوار بين الجزائريين لحل الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، رأوا أن الحل يأتي من الخارج، ولعل السيد الوزير يخبرنا بما أتى به من لكسمبورغ هذا الأسبوع، وإنما نتابع الشراكة ونعلم ما سينتج عنها، ومازلنا ننظر في طريقة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكيف ننضم إلى هذه المنظمة وليس لنا إنتاج وطني ندافع به عن اقتصادنا. وعلى كل حال يرى خبراء أوروبا اليوم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر أن العولمة لم تجلب إلا الفاقة والعنف، ونحن نعتقد في حزب العمال أن هناك بديلا ونرفض مشروع قانون المالية هذا، لأنه لم يضع تخطيطا يبين ضرورة ذهاب المداخيل العمومية إلى القطاعات العمومية، وليس به دعم للاقتصاد الوطني وسياسة خاصة بالشبيبة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد مصطفى بن محمد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي.

السيد محمود المراوي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم.

أعلم أعضاء الحكومة أن سعر البطاطا قد بلغ 60 دج، وهذا نتيجة السياسة الفاشلة المنتهجة في مجال الفلاحة والمتمثلة في بيع الأراضي للخوارج الذين عوض أن يقوموا بغرس المواد الأساسية للسوق قاموا بغرس أشجار التفاح والإجاص، وهم ينتظرون نموها. وكنت أنتظر من السيد رئيس الحكومة أن يقدم لنا حسيطة برنامج حكومته قبل أن نشرع في دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2002، لكن نظرا إلى كونه مستعجلا تأخر عن تقديم حصيلته بشهرين، وأكرر أنه يجب أن يعكس مشروع

حيث سنكون على أبواب الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة تحت شعارات الخبز، الأرض بمعنى الكلمة، الحرية! فأين تجسيد هذه الشعارات بعد أربعين سنة من الاستقلال؟

وعلى سبيل المثال، لدينا أكثر من 17 مليار دولار من احتياطي الصرف بينما يخرج المواطنون إلى الشوارع للمطالبة بالخبز لأنهم لا يستطيعون شراء البطاطا التي وصل سعرها إلى 55 و 60 دج، ويؤدي هذا الوضع إلى انتشار الأمراض، والمرضى لا يملكون المال لشراء الأدوية، والمستشفيات نحن نعرف الحالة التي هي عليها. وعندما نتحدث عن الخبز لا بد من ربطه بالعمل، وإنما نشاهد، مع الأسف، غلق عشرات المؤسسات وطرد العمال الذي سيرفع من عدد البطالين، حيث نلاحظ ارتفاعه كل سنة بمجموع 250.000 بطل، وقد ذكر لنا السيد الوزير أنه برمج توفير 25.000 منصب شغل، لكننا نعلم أن هذه المناصب ليست إنتاجية بل مناصب توظيف الحجاب كما جاء في المشروع، أنها مناصب في المجال الاجتماعي-التربوي، ولاداعي للتعليق!

وفيما يخص الأرض، نلاحظ التخلي عن الفلاحة وهروب الفلاحين نحو المدن تحت ضغط بارونات استيراد-استيراد ويتعمد منهم باعتبارهم يتحكمون في المواد الغذائية.

نفس الشيء يقال عن الماء، فالمواطنون يخرجون إلى الشارع للتعبير عن معاناتهم العطش، وذلك لعدم وجود سياسة مياه، وقد وجدنا الحل بالتعامل مع مؤسسة ليون للمياه "lyonnaise des eaux" التي ستوفرها لنا. وعندما نتحدث عن الأرض لاننسى ما هو موجود في باطنها إذ رأينا أن جزء كبيرا يوجد بين أيدي شركات أجنبية.

إن مسؤولي هذا الوطن الذين فرضوا أنفسهم على الشعب منذ الاستقلال ليس بهدف تسيير شؤون البلاد وإنما بهدف قضاء أمورهم الخاصة وكذا أمور أصدقائهم لكي

وردا على ما جاء في حديثه مع أحد الصحافيين بخصوص عدم إمكانية مشاركة الأحزاب التي ليس لها اعتماد في الانتخابات أقول، إن ملفات الأحزاب الثلاثة التي بحوزته لها الاعتماد لأنه بعد مرور شهرين على إيداع الملفات يمنح الاعتماد بقوة القانون. إذن، عليكم قبول التعددية والمعارضة الديمقراطية المتحضرة.

وفيما يتعلق بمسألة نزع العقار بولاية البليدة، حدثني السيد وزير الداخلية عن تشكيل لجنة تحقيق في قضية نزع أراضي المواطنين، وقد بلغ الأمر بالوالي أن دشن ملعبا بلديا من مصدر حرام، لأن الأرض التي بني عليها ملك للسيد بوشامة، رحمه الله، ولم تعوض عائلته إلى يومنا هذا.

نفس الشيء عن عائلة بصلي، فهي في الشارع مع أولادها وكذا عائلة يعيش عاشور والسيد الوزير قال لي لاداعي إلى القلق سنشكل لجنة تحقيق في الأمر. وأخبركم أن السيد الوالي قال في مكاتب الولاية إنه صديق رئيس الجمهورية! إنه فعل الأمير. وأطلب من السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية تسوية وضعية المتقاعدين الذين لم يتقاضوا منحهم إلى يومنا هذا خاصة وأنكم رفعتهم رواتب عمال قطاع الوظيفة العمومي والقطاع الخاص، بينما لم يتحصل المتقاعدون على منحهم من صندوق الضمان الاجتماعي منذ شهر جانفي. لذا، أرجو السيد الوزير، تفسيراً لسبب إهمال هذه الفئة، فهي فئة مجاهدين كبقية المجاهدين.

لقد ألغى السيد وزير التجارة الرسم المفروض على الخميرة، وأنا موافق على هذا القرار وأعترف أن المجلس والوزير قد أخطأ في ذلك، لكن أرجو أن يطلب السيد الوزير من مصالحه القيام بمهمة الرقابة لمعرفة سعر الخبزة الواحدة، فالمفروض أن تزن 250 غ حسبما ينص عليه القانون، وأن يبلغ ثمن الخبزة العادية 7,50 دج والممتازة 8,50 دج، لكنها تزن في الواقع 150 غ والجميع يبيعها بمبلغ 10 دج، و 80٪ منها قد لا تزن 250 غ. وأقف عند هذا الحد، سيدي الرئيس، وشكراً.

قانون المالية برنامج الحكومة، لكن الحكومة ليس لها أي برنامج، وقد تأكد لنا ذلك من خلال الحكومات المتعاقبة للسادة إسماعيل حمداني، أحمد بن بيتور، علي بن فليس، حيث عرض كل واحد منهم برنامجاً لكن عندما نطلع على مشروع قانون المالية، ماذا نجد؟ نجد أنه عبارة عن مخطط للإنعاش الاقتصادي، بينما يفترض أن يكون ملحقاً للبرنامج، وما هو هذا المخطط؟ هو عبارة عن مشاريع من عهد "الأمير عبد القادر" مرت عليها عشرون أو ثلاثون سنة مثل مشروع مطار هواري بومدين والحافلات الكهربائية (Tramway). أهكذا سينعش الاقتصاد؟! لا أظن ذلك!

فيما يخص المجال الدبلوماسي، إن بلادنا في طريق الانهيار، وهذه فرصة لطلب أخذ الكلمة في المستوى الدولي، لأنها بقيت في الصف الأخير. فالجزائر التي عانت الإرهاب مدة عشر سنوات كان من المفروض أن تكون في الصف الأول، لكنها غائبة عن المناقشة الجارية بين الدول الكبرى بخصوص محاربة الإرهاب. انظروا إلى دبلوماسية مصر وكيف ذهب توني بلير إلى مصر وألتقى الرئيس حسني مبارك، الذي صرح له أن لمصر كلمتها في المحفل الدولي وستكون لها كلمتها للحصول على نصيبها، بينما تم تكميم فم دبلوماسيتنا وربطها، لكن لا تندهبوا لذلك فرئيس الجمهورية صرح في الخارج أنه يساند بوش ظالماً أو مظلوماً، وفي الداخل يصرح أنه يمنح يده بل ذراعه للقتلة، وما يزال يتكلم باسم المصالحة الوطنية!

هذا من جهة ومن جهة أخرى، كانت للسيد وزير الشؤون الخارجية علاقات خاصة بدولة إسلامية بين قوسين ذات سوابق إرهابية، وكان حاضراً في "سانت إيجيديو" فلا تنتظروا أن تكون لنا دبلوماسية قوية يا أصدقائي. وقد تم إصدار العفو لصالح أشخاص ارتكبوا جريمة ضد الإنسانية والإسلام دون مثولهم أمام العدالة. إننا لسنا في حاجة إلى خطاب بل إلى ثقة لمحاربة الإرهاب. وأطلب من السيد وزير الداخلية تطبيق القانون لأنه سن لكي يحترم.

وتنظيمها، لكن المشاكل تظهر في المستوى المحلي بسبب التعقيدات البيروقراطية والثقافة غير الاقتصادية التي يغرق فيها المستثمرون.

لهذا يتعين على الدولة وضع آليات الرقابة قصد محاربة مصاصي الدماء والرشوة التي تفتت في كل القطاعات.

وأخيرا، أ طرح السؤال الآتي:

هل يمكن الصندوق الاحتياطي (cagnote) إن كان موجودا، تحقيق التوازن في ميزانية سنة 2002 في حالة ما إذا انخفض سعر برميل البترول إلى أقل من 22 دولارا كما هو الحال هذه الأيام، وانخفض النمو المتوقع نظرا إلى الظرف الاقتصادي العالمي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد القادر بن صافي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر شقو.

السيد عبد القادر شقو: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيادة الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب المحترمين،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، ينحصر تدخلتي في النقاط الآتية:

أولا، الصحة: يبقى حق المواطن في الخدمات الصحية من وقاية وعلاج حقا قائما، ولا بد من الإشارة هنا، وبألم شديد، إلى ظهور أوبئة في السنوات الأخيرة كانت قد اختفت نهائيا من مجتمعا، مما يترجم تراجع خطيرا في الوقاية وتدهوا في مستوى المعيشة.

وعلى هذا الأساس، يجب أن تدعم الوقاية ماليا لأن المبالغ المخصصة لبرنامج الوقاية، حسب معلوماتنا، لا تكفي ونطلب إعادة النظر في توزيع المبالغ المالية بين الاستشفائي وغير الاستشفائي، ومنح الأولوية للوحدات الصحية القاعدية كشرط أساسي للتنمية الصحية. وتعود الأسباب التي أدت إلى عودة انتشار هذه الأوبئة إلى

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمود المرادي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بن صافي.

السيد عبد القادر بن صافي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بخصوص الغش الجبائي أسأل: كيف يمكن الدولة مقاومة أو مواجهة الغش الجبائي؟

هناك مئات الآلاف من الأشخاص الذين يجب عليهم دفع الضرائب وهناك المئات من الشركات والمؤسسات الصغيرة وكذا الحرفيين والتجار المستثمرين والمتجولين الذين لا يدفعون أو لا يؤدون ضرائبهم، ومن ثم لا يساهمون في الصندوق الاجتماعي.

انطلاقا من هذا، فكل أطفال الجزائر يجب أن يتمتعوا بالامتيازات الاجتماعية مهما كانت وضعيتهم الأسرية أو الاجتماعية، مثل المنح العائلية، الصحة، التربية، العمل، وبالمقابل هم ملزمون بالواجبات كباقي المواطنين.

وعليه، لا يمكن تقديم هذا الامتيازات الاجتماعية إلا إذا دفع كل الذين أشرنا إليهم ضرائبهم من خلال إنشاء صندوق التضامن الذي يمكن الدولة من القيام بواجباتها الاجتماعية. مثلا، يجب على صاحب المؤسسة أو الحرفي أن يؤدي واجبه الاجتماعي لكل عامل والمقدر بنسبة 39٪ كما هو معمول به في بعض الدول، كما يجب على العامل أن يدفع واجبه المقدر بنسبة 13٪، وتحمل الدولة عبء 48٪ من خلال الضرائب المدفوعة من عامة المواطنين، ومن ثم يسهل عليها دعم صندوق البطالة والضمان الاجتماعي... إلخ.

وبخصوص الاستثمار، هناك الكثير من التصريحات التي أدلى بها المسيررون لدعم الاستثمار الجزائري والأجنبي وتشجيعه وقد صدرت القوانين لتشجيع هذه العملية

السيد رابع مهري: السيد رئيس الجلسة،
السادة الوزراء ومعاونيهم،
السادة النواب،
السادة رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، أسجل بارتياح وبلا مواربة استجابة مشروع قانون المالية والميزانية إلى انشغالات لجنة المالية خصوصا والنواب عموما، حيث لم يسن ضرائب مجحفة ولم يكذب وضع رسوما جديدة، بل حسم في الاختيار الاقتصادي ودعمه بوضع منظومة قانونية ترسم هذا الاختيار.

ثانيا، أسجل اختلالا في الميزانية يبرز في:
أ - ضعف التصدير خارج المحروقات،
ب - ضعف الجباية.

ولكي أبين مدى ضعف الجباية أسوق هذا المثال:
إذا كانت إيرادات الجباية البترولية تقدر بمبلغ 916,40 مليار دج، كان من المفروض أن تقابلها 274,92 مليار دج من الجباية، غير أن القدر المحصل منها يساوي 109,34 مليار دج، ويكون الفارق مساويا 165,58 مليار دج، وهو المبلغ الذي فلت من الجباية، حيث يشكل 60٪.

إذن، حواصل الجمارك لا تمثل إلا 40٪ مما كان ينبغي جبايته، وهذا يثبت ويؤكد الضعف الرهيب في تحصيل الجباية، مع ملاحظة أن معدل التعريف المعتمد في هذه الحسابات هو 30٪، والحقيقة أنه أكبر بكثير من هذه القيمة المفترضة.

ثالثا، أسجل جملة من التحفظات فيما يأتي:

1 - توزيع الميزانية على مختلف القطاعات، إذا كان المعدل العالمي المخصص للصحة يتراوح ما بين 8٪ و 9٪ من الناتج الداخلي الخام، فإن ما يخصص للصحة في الجزائر لا يساوي سوى 3,6٪ منه. ومن هنا ندرك ما يمكن أن يعانیه هذا القطاع في الجزائر، ويحق لنا أن نتساءل عن المعايير أو المقاييس المعتمدة في التوزيع.

ظاهرة الفقر التي اتسعت في الجزائر، وتخلى الدولة هذه السنوات عن البرامج الوطنية للوقاية إلى جانب تهاون المصالح التقنية والبلديات عن النظافة وكذا عامل البيئة.

ثانيا، الفلاحة: في ميدان العمل الفلاحي، حيث يشكل رفع المردود وتوسيع الأراضي المستغلة وتشجيع الاستصلاح بالموازاة مع العمل في هذه الاتجاهات، ينبغي وضع آليات تسيير الشغل الضرورية والفعالة لمعالجة البطالة بمختلف مظاهرها:

- بطالة الشباب الجدد الوافدين إلى سوق العمل،

- بطالة الذين يفقدون مناصب عملهم لأسباب اقتصادية. وعلى هذا الأساس، يجب تقديم الدعم الفلاحي إلى جنوب ولاية المدية لاسيما المناطق السهبية، حيث مازالت عملية الامتياز التي انطلقت سنة 1998 مؤقتة، ويجب تشجيع سكان الريف بعد الجهود التي بذلتها السلطات الولائية لولاية المدية والمنتخبون والمصالح الأمنية على العودة إلى مساكنهم التي هجروها بفعل العمليات الإرهابية في السنوات الماضية. وبهذا الصدد، نقترح على الدولة وعلى السلطات المركزية خاصة تخصيص غلاف مالي لإنعاش الريف حتى يتسنى للمواطنين أن يقطنوا في هذه المناطق بصفة دائمة وأمنة.

وفي الأخير، أطلب من السلطات المركزية مساعدة البلديات العاجزة لاسيما في ولاية المدية التي تضم 64 بلدية نائية لا يستطيع بعضها دفع فواتير الكهرباء والهاتف، وما زال عمالها يتخبطون في مشاكل اجتماعية بينما يقول المنتخبون إن البلدية لديها الأموال.

وفي النهاية يقع الإضراب أو شل البلدية ويصبح رئيسها متهما دون أن يكون قادرا على تبرئة ذمته. لذا أقترح مساعدة هذه البلديات أو إعادة إدماجها في البلديات الأم، بمعنى إعادة تنظيم الخريطة الإدارية. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد القادر شقو، وأحيل الكلمة إلى السيد رابع مهري.

65% في المنطقة الغربية من الولاية وقلة الماء الصالح للشرب رغم كميات الأمطار التي تسقط بها.

2 - التضامن الوطني، اسمحوالي إذا قلت لكم إن هذه الوزارة قد تخلت عن دورها وتراجع أداؤها عما كان عليه من قبل، فبدلاً من أن تخصص منحا للبطالين أو ترفع منح المكفوفين أو المسنين أو محدودي الدخل أو تتكفل بالعائلات التي ليس لها من يعولها، أو تحمي ذلك المواطن الذي يجري عملية جراحية في عيادة خاصة يدفع لها ثمناً باهظاً ولا يتلقى تعويضاً أو تحمي ذلك البطل الذي يفتك به الداء ولا يتلقى تعويضاً عن تكاليف العلاج الباهظة، لم تجد الوزارة وظيفة إلا أن توزع الصدقات بعملية انتقائية خاضعة لحسابات حزبية يستفيدها القريب من المزود، أما البعيد عنه فلا استفاد ولا استزاد. إن توزيع الصدقات في المناسبات أمر نشجعه وليس توزيع الصدقات وظيفه هذه الوزارة بل هو دور الجمعيات المدنية، فقد كانت جمعية الإغاثة المحلية بولاية سكيكدة تتكفل بمجموع 700 عائلة خصصت لكل منها منحة شهرية فضلاً عما كانت تقوم به عند حلول النكبات أو المناسبات، لكنه تم حلها لأسباب وهمية، وأتساءل: متى ترفع القيود عن الجمعيات المدنية لكي تمارس نشاطاتها في ظل القانون وبكل شفافية؟

3 - التربية الوطنية، اسمحوالي إذا قلت لكم إن هذه الوزارة بدأت تطبق بعض التوصيات الواردة في تقرير لجنة إصلاح المنظومة التربوية التي أثير حولها نقاش واسع وجدل كبير غير عابئة بمشاعر الأسرة التربوية ومشاعر الأمة، وخير دليل على ما أقول هو غياب كتاب التربية الإسلامية الذي لم يطبع هذه السنة عن قصد أو بلا قصد، بالإضافة إلى تدريس بعض المواد بغير اللغة العربية في مؤسساتنا كدروس الرياضة البدنية والإعلام الآلي، هذا من جهة ومن جهة أخرى سجل تضارب في الأرقام الواردة في تقرير قانون المالية وتقرير وزير التربية الذي قدمه أمام لجنة المالية، وهو تضارب غير مقبول. فكيف نقبل أن ينص تقرير قانون المالية على وجود 4735 قاعة للدراسة و206 مطاعم مدرسية و 22 مدرسة داخلية، بينما ينص تقرير وزير التربية على وجود 3892

وأتمنى أن تكون الإجابة مقنعة حتى لا تجعل النواب يظنون كل الظنون.

2 - أليس دور المنظومة الجبائية في تحصيل الجباية ضعيفاً؟! ألا يستوجب ذلك تحسين أدوات الرقابة؟! أين شبكة الإعلام الآلي التي يمكن أن تضفي شفافية على الجباية؟ وما مصير جهاز "السكانير" الذي اقتني لهذا الغرض؟

3 - التحويلات الاجتماعية، لقد خصص لهذا الغرض 9,6% من الناتج الداخلي الخام، وهو مبلغ معتبر يجعل الدولة الجزائرية ذات وظيفة اجتماعية، غير أننا لانجد لها أثراً في الواقع الأمر الذي يتطلب ترشيدها وإضفاء الشفافية عليها.

4 - الحسابات الخاصة، جرت العادة أن نعلم بما وضع في هذه الصناديق وما بقي، وإذا كان هذا أمراً ضرورياً فإنه يستوجب بالأحرى بيان كيفية استغلالها وتوظيفها.

5 - دور المؤسسات البنكية، أما أن لهذه المؤسسات أن تسترجع حقوقها أو أن تكشف عن المستفيدين منها للرأي العام أو أن تسلم قائمة بأسمائهم إلى الجهات التي يهملها الأمر؟!!

رابعاً- أسجل بعض التحفظات بخصوص:

1 - برنامج الإنعاش الاقتصادي، أتساءل بداية عن المعايير المعتمدة في توزيع المبلغ المخصص لذلك على الولايات، هل تم ذلك حسب عدد سكانها أم حسب مشاكلها أم لاعتبارات نجهلها؟ لأن ما خصص لولاية سكيكدة لايساوي إلا 90 مليارا في حين تعاني هذه الولاية تلوثاً تعددت مصادره وأصبح يشكل خطراً عليها وعلى أهلها، كما تعاني ظاهرة انتشار الأكوخ القصديرية بشكل مرعب لم تعرفه ولاية أخرى من ولايات الوطن، إذ بلغ عددها 25000 كوخ، وما لم تحظ هذه الولاية، ببرنامج خاص يبقى القضاء عليها حلماً مزعجاً في النوم واليقظة، ناهيك عن تفاقم البطالة التي بلغت نسبتها

الإشترابية منها أولى الأولويات، فقانون المالية بالنسبة إلى جبهة القوى الإشرابية ما هو إلا وسيلة قانونية ومالية لوضع سياسة اقتصادية وتطبيق خيار سياسي وتقييم نجاعته في الميدان ل:

- 1 - تحسين القدرة الشرائية للمواطن.
- 2 - توفير الحماية الاجتماعية بشكل أوسع وفعال.
- 3 - توفير وتحسين الصحة والتربية للجميع.
- 4 - الحفاظ على التوازنات المالية والاقتصاد الكلي.
- 5 - ممارسة جميع الحقوق الديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي. وتؤمن جبهة القوى الإشرابية أن الديمقراطية هي أساس كل تحول اجتماعي وسلمي، حي وجاد. والأكد أن الديمقراطية تخيف أصحاب القرار في الجزائر، حيث أنهم متخوفون من ممارسة المواطن لمواطنته بكل حرية باعتبارها الركيزة الأساسية للتحول الاجتماعي الإيجابي.

إن الحرص على ممارسة الحريات الفردية والجماعية وخاصة حرية الرأي والتعبير والاشتراب والمظاهرات الشعبية السلمية، يشكل بدايات تمكن المجتمع من التقدم السلمي والازدهار والرقى.

وتتجلى الخلفية السياسية التي أنجبت قانون المالية لسنة 2002، خاصة في الوقت الراهن الذي يتميز بالقمع الداخلي والخارجي فيما يأتي:

- 1 - على الصعيد الداخلي: لقد أعلنت الديكتاتورية حربا وقمعا في المناطق الوسطى وخاصة في منطقة القبائل ضد الشباب الذين خرقوا جدار الصمت والخوف للتنديد بسياسة التهميش و"الحقرة" فكانت الحصيلة أكثر من 85 قتيلا، ثم جاء خطاب رئيس الجمهورية كرد فعل من أصحاب القرار بعد أسبوع من الاغتيالات قصد التهذئة وتقديم الوعود وفي نفس الوقت كانت تبعث تعزيزات من الدرك من أجل القمع والقتل، هذا من جهة ومن جهة أخرى جاءت وعود رئيس الحكومة لتبيين الضعف الشامل لأنها لم تجسد أي شيء في الميدان، بل بالعكس قام وزير الداخلية والجماعات المحلية بالغاء قرار المجلس الولائي لولاية تيزي وزو القاضي بمنح مساعدات مالية لعائلات ضحايا "الربيع الأسود".

قاعة للدراسة و 277 مطعما مدرسيا و 49 مدرسة داخلية؟

أكتفي بهذا القدر ولا أسرف في سرد الفوارق الطفيفة التي لم يكن يخلو منها رقم...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد رابع مهري، وأحيل الكلمة إلى السيد أعراب عزي .

السيد أعراب عزي: شكرا سيدي الرئيس.

لدي، في البداية، استفساران، يتعلق الأول بماحدث بثانوية الأمير عبد القادر الموجودة بالعاصمة، إذ منذ الدخول المدرسي لم يلتحق 2200 تلميذ وأكثر من 100 أستاذ بالثانوية لأنهم في إضراب بسبب نقلهم تعسفا من ثانوية الأمير عبد القادر إلى وادي قريش ودون أي مبرر. وقد عرض علينا هؤلاء الأساتذة مشاكلهم وهم يقولون للوزارة: "دعونا نعمل" وأود أن تستقبلهم الوزارة ليشرحوا لها خلفيات هذه العملية.

أما الثاني فيتعلق بإكمالية موجودة في بلدية المعاتقة بولاية تيزي وزو التي لم تستطع أن تستوعب تلاميذ هذه السنة. وهنا أطرح سؤالين:

أين البرمجة؟ أين السياسة التربوية لوزارة التربية؟ فأكثر من 300 تلميذ عادوا إلى منازلهم منذ أسبوع ثم ألحقوا بمدرسة ابتدائية تبعد بثلاثة كلم على الأقل عن الإكمالية. والسؤال المطروح هو: كيف نصل بالتلاميذ إلى هذه الحالة بهذه الطريقة وهذه الأعمال؟

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي زملائي النواب،

الأصدقاء الصحافيين، السلام عليكم.

لا يمكن نجاح أي برنامج أو قانون إلا في ظل الديمقراطية والسلم المدني، لذلك جعلت جبهة القوى

إذن، لا بد أن يجعل قانون المالية من المواطن انشغاله الأساسي وكذا الاقتصاد الذي يجب أن يكون في خدمة التقدم الاجتماعي والبشري. هذا، وبشكل تعميم واحترام حقوق الإنسان ضمانا لحماية شرف كل شخص والحفاظ على الحياة الاجتماعية وتحسينها.

إن المساواة والعدالة الاجتماعية عاملان من عوامل النجاح الفردي والجماعي والرقمي الدائم.

إن التضامن قيمة جماعية يتعذر تقديرها وترقيتها وتوسيعها، وهو يمكن من تقوية الالتحام والسلم المدنيين.

إن كل أشكال العنف مدمرة، وعليه يجب أن تعطى ترقية ثقافة السلم واحترام الغير والتسامح الأولوية لإزالة العنف وتضميد الجروح والتخفيف من الآثار الخطرة التي ستترتب مستقبلا في كل المستويات.

وفي نفس الوقت، لقد سبب تدهور الوضعية الأمنية تخريبا اقتصاديا عارما ونفقات عسكرية باهظة وتردد لدى المستثمرين الأجانب والوطنيين. وكل هذا أدى إلى أنه انطلاقا من سنة 1999 تاريخ تسديد الدين المعاد جدولته تم استعمال الجزء الكبير من مدخول الصادرات لهذا الغرض ولم يستعمل بعد الانفراج المالي لأسعار البترول لإنعاش الاقتصاد الوطني، بل حدث العكس فكلما ارتفع سعر البترول ازداد الفقر والأفات الاجتماعية.

إن جبهة القوى الاشتراكية مقتنعة أن الديمقراطية الاقتصادية وحرية المؤسسة الاقتصادية عاملان فعالان ومنشطان للتطور الاقتصادي.

ويعد البعد الاجتماعي الذي يضم التضامن وإشراك المواطن في المراقبة أساسا أمام اختلاف الشركاء والمصالح الاقتصادية. وإن جبهة القوى الاشتراكية تعارض السياسة الاقتصادية الليبرالية المتوحشة التي مدحتها الحكومة وتختار الاقتصاد الاجتماعي للسوق

إن جبهة القوى الاشتراكية حذرت وتحذر من السياسات المغامرة التي تستعمل تدهور الوضع الأمني وسيلة لزرع الفتنة في أوساط الشعب الجزائري.

2 - على الصعيد الخارجي: إن أحداث 11 سبتمبر في أمريكا التي غيرت الكثير في الخريطة الجيو-سياسية والاقتصادية إلى جانب الحرب المعلنة على الإرهاب في أفغانستان قد تستعملان لمساندة الدكتاتوريات في العالم، غير أنه يجب ألا تستعمل حجة لذلك. صحيح أنه لا يوجد إرهابيون طبيون وآخرون سيئون مثلما قال رئيس الجمهورية لكنه لا يوجد أيضا دكتاتوريون طبيون وآخرون سيئون، سيدي الرئيس.

إن الوضع الأمني المتدهور والوضعية السياسية الغامضة لم يمكننا للقانون المسمى "الوثام المدني" ولا قانون العفو ولا مزاعم المسؤولين من تحقيق السلم للشعب الجزائري الذي مازال يعيش حالة الطوارئ، رغم بقاء الإجراءات المرافقة لهذه القوانين سارية المفعول.

لقد اتخذت حلول العنف منذ سنة 1992 حجة إضافية للسلطة الدكتاتورية لكي تخنق الحريات وتوقف عملية الديمقراطية، التي شرعت فيها بطريقة محتشمة بعد أحداث أكتوبر 1988. وإن جبهة القوى الاشتراكية واعية أنه مادامت الدولة قد خصصتها السلطة يصعب على المجتمع أن يتنظم ويتحرر بصفة كاملة، لأن النمو والتحرر السياسي للمجتمع الجزائري محاصران. ومن أجل ذلك تعمل جبهة القوى الاشتراكية جاهدة على تجسيد ثقافة الديمقراطية بين أفراد الشعب الجزائري لتكوين صرح ديمقراطي حقيقي، بغية تفويت الفرصة على السلطة لتمرير سياستها الديكتاتورية الرامية إلى تفكيك الشعب الجزائري لإرساء التبعية والسيطرة.

وعندما أوجبت الأحداث الداخلية والتطورات الخارجية عصرنة الدولة، تكيف معها أصحاب القرار واستحوذوا بسرعة وبالقوة والغش على السلطتين التشريعية والتنفيذية ووضعوا تحت تصرفهم الإدارة والسلطة القضائية مستعملين وسائلهما من أجل عرقلة التطور الحر للمجتمع.

الإجراءات التي يمكن أن تتخذ نتيجة التغيرات الجديدة
والمؤثرات الخارجية؟

سيدي الرئيس، من خلال قراءة متمعنة لمشروع قانون
المالية يتبين لنا أنه لا يوجد انسجام بينه وبين برنامج
الحكومة خاصة أثناء دراسة شبكة الرسوم الجديدة،
التعريفية الجمركية الجديدة والإيرادات الجبائية بصفة
عامة، حيث نجد أن هناك فوارق أو تضارب. كما أننا
نتخوف من القصور الذي يمكن حصوله بالنظر إلى القدرة
على استيعاب وتوظيف الأموال المرصودة في إطار
برنامج الإنعاش الاقتصادي.

سيدي الرئيس، كنا نتصور أن يهتم مشروع هذا القانون
بالبليات خاصة النائية منها وكذا الولايات الحدودية
التي مازالت تعاني مختلف العوائق والظروف الصعبة.
وقد استبشرنا خيرا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي
سيساهم، دون شك، بقسط كبير في ترقية التنمية
المحلية.

ولا ضرر في أننا نبدي بعض الملاحظات للتنبيه وتمثل
في عدم إعادة النظر في إجراءات تحصيل الجباية
المحلية التي تعمل بدورها على التخفيف من ديون
البلديات خصوصا العاجزة منها والمقدرة بمبلغ 22 مليار
دج، وليس لها مورد مالي عدا ما تحصل عليه عن طريق
إعانات الدولة في إطار مخطط التنمية المحلية التي
لا تغطي المرافق الأساسية كالمدارس والطرق والإدارة
وغيرها، ولا أدل على ذلك مما حصل مؤخرا منذ 3 أيام
في بلدية مرسط بولاية تبسة، أي خلال هذا الأسبوع.

ويعتبر تخصيص ستة (6) ملايين دج لمسح ديون
البلديات قليلا إذا ما قورن بنسبة العجز. كذلك يعتبر
تخصيص مبلغ 37 مليار دج للمخططات التنمية المحلية
غير كاف إذا ما قورن باحتياجات البلديات والظروف التي
تعيشها من تفاقم للفقر وارتفاع مستوى المعيشة وتفشي
البطالة.

لأنه يلعب دورا هاما في الترتيب والتحكيم ويضمن دوام
نوعية الخدمات العامة...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أعراب عزي، وأحيل
الكلمة إلى السيد عبد الله سعود.

السيد عبد الله سعود: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السادة الصحفيين،

السادة النواب الأفاضل،

السلام عليكم رحمة الله وبركاته.

قبل التطرق إلى مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية
التجهيز أوجه من هذا المنبر التعازي إلى عائلات ضحايا
الفاجعة الأليمة التي أصابت رجال مفرزة بئر العاتر
للحرس البلدي بولاية تبسة يوم الأحد الماضي 14 أكتوبر
إلى أبشع صور حيث تعرضوا إلى التنكيل والتمثيل،
رحمهم الله.

السيد الرئيس، كانت الظروف العامة التي تم على
أساسها إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2002 مختلفة
قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أحدثت تغييرا
كبيرا سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية نتج عنه
انخفاض في معدل الصرف وتدهور سعر النفط مما أثر في
التوقعات والمؤشرات التي تم على أساسها تحضير
مشروع قانون المالية لسنة 2002. هذا و يعد برنامج
الإنعاش الاقتصادي في بلادنا عاملا مهما للنهوض
بالتنمية المحلية والوصول بالبلاد إلى بر الأمان إذا
أحسننا توظيف الأموال المرصودة له، ورغم ذلك فنظرا إلى
الأوضاع العالمية التي ذكرتها يمكن أن تصل نسبة
التضخم إلى أكثر من 7٪ ويصبح تطبيق هذا البرنامج
وتجسيده في الواقع في خطر. إذن، ما العمل؟ وما هي

الرحلات الداخلية فقط، في حين بإمكانه استيعاب رحلات دولية، خاصة خلال موسم الحج حيث يضطر حجاج بيت الله الحرام للذهاب إلى عنابة رغم مخاطر التنقل. لذلك طلبنا تنظيم رحلات من مطار هذه الولاية.

وأسأل السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: ماذا عن وعده المتمثل في ترقية المركز الجامعي إلى جامعة والذي لم يتحقق إلى حد الآن؟ نرجو أن يكون السيد الوزير عند وعده.

وأبلغ هذا الانشغال إلى السيد وزير التربية الوطنية، في سنة 1994، ترك الاختيار للتلاميذ بين دراسة اللغتين الفرنسية أم الإنجليزية، ويعاني الآن التلاميذ الذين اختاروا الإنجليزية آنذاك عدم وجود الأماكن المخصصة لهم في الثانوية، مما يجعلهم في حيرة من أمرهم.

وعليه، أتمنى أن تجد الوزارة حلا لهؤلاء التلاميذ، وأعني التلاميذ الذين بدأوا الدراسة بالإنجليزية بدل الفرنسية ...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد الله سعود، وأحيل الكلمة إلى السيد لحسن بن غالم.

السيد لحسن بن غالم: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء ومعاونيهم،
السادة الحضور،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في إطار مساهماتي في مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002 وإثرائه، ونظرا إلى ما تطرق إليه زملائي طيلة الأيام الماضية سأحاول حصر تدخلاتي في النقاط التي لم تذكر حتى الآن.

وأذكر، بداية، أن كل مؤشرات الاقتصاد الكلي إيجابية،

ورغم الحالة المتدهورة التي توجد عليها البلديات تم اقتطاع مبلغ 5,5 ملايين دج من مخططات التنمية المحلية وتوجيهها إلى معالجة النفايات في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، ونحن لاننكر أن هذا جيد لكن كان من الممكن البحث عن موارد أخرى غير الاقتطاع من الموارد المخصصة لمخططات تنمية البلديات.

سيدي الرئيس،

تعاني ولايات كثيرة التصحر والجفاف وزحف الرمال التي اكتسحت مساحات كبيرة من الولايات والبلديات، نذكر منها ولاية تبسة التي كادت أن تصبح ولاية صحراوية بسبب الزحف المستمر للرمال والجفاف وغيرهما ونتساءل: لماذا لانولي هذه الظاهرة الأهمية التي تليق بها فنخصص اعتمادات مالية للحد منها أو القضاء عليها تدريجيا؟

من المعروف لدى الجميع أن ولاية تبسة من الولايات الحدودية المتاخمة لولايات تونسية عديدة، ولطالما طلبنا أخذ هذه الولايات الحدودية بعين الاعتبار والنظر في إمكانية دعمها ماليا وبرامج خاصة حتى تتمكن من الخروج من تخلفها وعزلتها على غرار مثيلاتها من ولايات الجمهورية التونسية الشقيقة. إن ولاية تبسة لاتتوفر على سدود، وأنتم تعرفون مدى ضرورتها في الظروف العالمية الحالية. وقد أدى انعدامها إلى ضياع المياه الناتجة عن الأمطار وعدم استفادة المجتمع منها، ورغم تسجيل إنجاز عدة سدود إلا أنها لم تر النور إلى حد الآن. وسؤالي موجه إلى السيد وزير المالية ويتعلق بالتأخر الملحوظ في برمجة إنجاز السدود بهذه الولاية، علما أنه لا يوجد بها سد إلى حد الآن. لماذا لم تخصص لها اعتمادات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يغطي المشاريع الكبرى؟ والسدود هي من المشاريع الكبرى.

سيدي الرئيس،

تتوفر ولاية تبسة على مطار كان يلعب دورا كبيرا، وكانت به سابقا حتى الرحلات الدولية. أما الآن فيضمن

بجديد، فهو معمول به في معظم البلدان المتقدمة التي انتهجت نظام اقتصاد السوق.

وكمثال ثان، تنذر كل الخطب والتحليل بدءاً برأي الحكومة من الزحف الريفى والانعكاسات السلبية المترتبة على هذه الظاهرة، وزيادة على الاعتمادات المالية المعتبرة في أغلب الأحيان والمخصصة لمعالجة التأثيرات السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة يجب ابتكار آليات وتدابير لتشجيع سكان الريف على البقاء في قراهم ومدنهم الصغيرة التي كادت أن تهجر في العشرة الأخيرة نتيجة الأعمال الإرهابية التي تعد السبب الرئيسي في أغلب الأحيان إضافة إلى الأسباب الاقتصادية.

وفيما يخص السبب الأول فنحن متفائلون خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وبداية استعمال سيف "بوش" في المستوى العالمي وانعكاسه الذي نتمناه إيجابيا على وطننا.

يجب التحضير إلى ما بعد الإرهاب بآليات وتدابير جذابة لإعادة تعمير المناطق المهجورة لأننا واثقون في أن التحسيس وحده لا يكفي، فزيادة على الإعانات المقدمة للمواطنين حاليا لترميم مساكنهم يجب، حسب رأيي، منح إعفاءات جبائية متوسطة المدى لجلب المؤسسات الصغيرة وإقامة نشاطات اقتصادية خاصة بهذه المناطق.

وإننا إذ نشتم إعانة الدولة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف للحصول على سكن عائلي في إطار عملية السكن الاجتماعي التساهمي، نقترح أن يكون لهذه الإعانة دور توجيهي لتشجيع المستفيدين على الاستقرار في البلديات النائية وذلك برفع مساهمة الصندوق الوطني للسكن العائلي بالنسبة إلى القرى البعيدة عن مقر الولاية، لأن مساهمة الدولة هي نفسها للاثنتين.

لذلك، ففي ولاية سيدي بلعباس مثلا وبالأخص في مدين التي تعد بلدية نائية عانت الإرهاب كثيرا، يختار المواطن دائما السكن في مقر الولاية.

وهو ما لا ينفيه أحد بل يؤكد كل الخبراء والمتتبعين للاقتصاد الوطني، ولم يحدث هذا صدفة بل حدث نتيجة قرارات اتخذت منذ سنوات وتتبعناه منذ بداية عهدتنا على الأقل. وقد أدت هذه القرارات إلى القيام بإصلاحات هيكلية عميقة دفع لأجلها أغلبية المواطنين ثمنا باهظا لاتجاهه الحكومة ولاممثلو الشعب ولا غيرهم. لذا، فمن حق المواطن أن ينتظر انعكاسات إيجابية على حياته اليومية بعد تضحيته التي يجب ألا تذهب سدى، وهذا ما يدفعني إلى التساؤل عن مكانة قانون المالية السنوي وعن غايته في ظل اقتصاد السوق.

هل يرافق هذا القانون الإنعاش الاقتصادي ويعكس توقعات أم له دور تحفيزي وتوجيهي حسب أهداف مسطرة مسبقا؟ ونحن نريد أن يطبع هذا الدور الثاني قانون المالية.

وعلى سبيل المثال، نعيش كلنا هذه الأيام وضعية خاصة ألا وهي ارتفاع سعر البطاطا التي نتمنى أن تكون ظرفية لما لها من أثر بسيكولوجي واجتماعي كبير في الأوساط الشعبية وذلك رغم انخفاض أسعار المواد الأخرى.

وقد نتجت هذه الوضعية حسب المهنيين عن الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار هذه المادة في الموسم الماضي، حيث انخفضت إلى أقل من أربعة دنانير في مستوى الإنتاج في بعض المناطق، الأمر الذي أدى إلى التخلي عن هذا المنتج في هذا الموسم لمجموعة كبيرة من الفلاحين.

وللحيلولة دون تكرار هذه الوضعية في السنوات المقبلة سواء بالنسبة إلى هذا المنتج أو المنتجات الأخرى الواسعة الاستهلاك، ثمة تدبير يمكن إدراجه في قانون المالية السنوي يتمثل في تخصيص غلاف مالي يضمن سعرا أدنى للمنتجات الإستراتيجية ويحددها التنظيم، حيث يضمن على الأقل تكاليف الإنتاج ويجعل الفلاح في مأمن من تقلبات السوق دون المساس بمبدأ حرية الأسعار، ويتم اللجوء إليه عند الحاجة وهو تدبير ليس

الاقتصادي الذي خصصت له اعتمادات مالية ضخمة تهدف إلى الرفع من الدخل الفردي للمواطن وتحسين ظروفه المعيشية.

سيدي الرئيس،

بعد دراسة متأنية لمشروع قانون المالية لسنة 2002، والاطلاع على أهم محاوره الكبرى سجلت ارتياحا لبعض ما جاء فيه، وبعض الملاحظات والنقائص في جوانب عديدة لاسيما في بعض القطاعات الحساسة وأقصد الفلاحة والتعليم والسكن، ثم سجلت بعض الغموض الذي يكتنف تسيير نفقات بعض المشاريع الوطنية الهامة، كالطريق السريع شرق-غرب ومطار هواري بومدين وميترو العاصمة. ونحن نريد أجوبة دقيقة ومفصلة عن هذه المشاريع التي طال إنجازها.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

ماتزال ولاية المدينة من الولايات المحرومة لاسيما بلدياتها النائية التي عانت الأمرين خلال فترة الإرهاب الهمجي الذي قاومه مواطنو الولاية بكل بسالة وثبات. وكانت الخسائر كبيرة جدا، حيث أحرق عدد كبير من المدارس والمرافق العمومية، وهدمت الجسور والطرق وهجر الفلاحون من أراضيهم وازداد بؤس سكانها وتفاقمت البطالة وأزمة السكن، ومازاد الطين بلة هو غلاء المعيشة إذ أصبحت العائلات في مناطق عديدة من الولاية تفتersh الأرض وتلتحف السماء من شدة الفقر المدقع. وظلت الولاية مهمشة طوال هذه السنوات من قبل المسؤولين الذين يكتفون في كل مرة بزيارات بروتوكولية لاتتعدى عاصمة الولاية دون الوقوف على الواقع المر الذي يعيشه سكانها في المناطق الجبلية والمناطق الأكثر حرمانا، في حين رأينا المسؤولين في هذا البلد ينتقلون بسرعة البرق لحل مشاكل بعض المواطنين في ولايات أخرى مورس فيها التخريب والتكسير لممتلكات عامة وخاصة، وتخصص لهم برامج استعجالية وتتحرك معهم عدسات الكاميرا والصحافة، وكأن مسؤولي هذا الوطن لا يتحركون إلا عندما يحدث الشغب والتخريب.

وأخيرا، أدعو في كل مرة أن تكون كل التحفيزات والاستثمارات التي شرع في تطبيقها ميدانيا في نفس الاتجاه ليكون النفع أمثل في هذا الإطار بالذات. وبعد التنويه بما تقوم به الحكومة لإعادة غرس مساحات كبيرة في جنوب الولاية وبالضبط في جنوب بلدية " رأس الماء " الواقعة في حدود الهضاب العليا، أدعو إلى التفكير في إعادة ترميم واستخدام خط السكك الحديدية الذي يربط مقر ولاية سيدي بلعباس برجم دموش في أقصى جنوب الولاية والذي كان يستعمل لنقل الحلفاء إلى الشمال، وكذا الموائئ لضمان إنعاش اقتصادي مستديم...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد لحسن بن غالم، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد شعواطي.

السيد أحمد شعواطي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لايفوتني في بداية تدخلتي هذا أن أتقدم بأخلص تشكراتي إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهود التي بذلوها في سبيل إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2002.

سيدي الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2002 في ظروف أقل ما يقال عنها إنها ظروف خاصة تعيشها الجزائر والعالم.

فالوضع المالي المريح الذي تعرفه الجزائر في الآونة الأخيرة إثر ارتفاع سعر البترول، يجعلنا نستبشر خيرا بمستقبل اقتصادي واجتماعي مزدهر إن أحسن التصرف في هذه الأموال ومراقبة تسييرها في كل المستويات، كما يأتي مشروع قانون المالية تكملة لبرنامج الإنعاش

الاهتمام ونقص السدود والجفاف الذي تعانيه البلاد. ولهذا نقترح على السيد الوزير وضع برنامج استعجالي لإنقاذ الفلاحين ومساعدتهم للانطلاق في موسم فلاحي جيد، وكذا الاهتمام بالأراضي الرعوية التي بات يهددها زحف الرمال وأخص بالذكر "البواعيش" و"الشهبونية" و"بوغزول".

أما فيما يخص المشاريع القاعدية فتشهد الولاية تصدعا كبيرا في الطرقات خاصة في المناطق النائية التي تحتاج إلى فك العزلة عنها ورفع الغبن عن سكانها.

أما بالنسبة إلى قطاع الصحة، فإننا ننوه بجهود جميع إطارات هذا القطاع على ما يبذلونه من جهود جبارة في سبيل تقديم الخدمات الصحية لمواطني الولاية عبر كامل المستشفيات رغم نقص الوسائل وسيارات الإسعاف في بعض المناطق، ونطلب من سيادة الوزير تكثيف الزيارات الميدانية لتشجيع هذه الإطارات الطبية وتزويد مستشفياتنا بالوسائل الحديثة قصد تخفيف الضغط على مستشفيات العاصمة.

وفيما يخص قطاع الشباب والرياضة، فإن شبابنا في ولاية المدية يشكو من النقص الكبير في الهياكل الرياضية خاصة القاعات والملاعب والوسائل الحديثة، وعدم الاهتمام بالمواهب الرياضية في هذه الولاية وتهميشها. لذا نطلب من سيادة الوزير المحترم الالتفات قليلا إلى هذه الولاية وإلى شبابها الطموح وبرمجة زيارات ميدانية لبلدياتها النائية للاطلاع عن كثب على المشاكل اليومية لرياضييها الذين شرفوا الرياضة الجزائرية أكثر من مرة في الجمباز والكرة الحديدية وكرة السلة، وكرة الطائرة وألعاب القوى وغيرها من الرياضات، وذلك رغم الوسائل التي تكاد تكون منعدمة. وعليه، نرجو أن تأخذوا، سيادة الوزير، وضعية الشباب في ولاية المدية بعين الاعتبار.

سيدي الرئيس،
السادة أعضاء الحكومة،

سيدي الرئيس،
السادة أعضاء الحكومة،
لقد بقيت ولاية المدية صابرة صبر أيوب، فمتى الفرج يا سادة هذا الوطن؟ فقد أصبح الوضع الاجتماعي خطيرا ولايحتمل الانتظار أكثر من هذا، وقد عانت بلديات عديدة التهميش وما تزال تعاني وخاصة مدينة قصر البخاري وبلدياتها النائية، هذه المدينة التي تعتبر من أكبر دوائر الولاية حيث يفوق عدد سكانها 70 ألف ساكن، هم يعانون مشاكل خانقة خاصة البطالة والتهميش وانعدام المشاريع التنموية وعلى رأسها غاز المدينة الذي استفادت منه عدة بلديات نائية في ولايات عديدة لايتجاوز عدد سكانها 20 ألف ساكن. فكيف نحرم من غاز المدينة والبلاد تنعم بثروة الغاز الطبيعي وتحتل مكانة عالمية مرموقة في إنتاجه وتصديره؟ وقد بلغت انشغالي هذا أكثر من مرة إلى وزراء الطاقة السابقين ووزير الطاقة الحالي، لكن لاحياة لمن تنادي، وها نحن على أبواب فصل الشتاء ببرده القارس. وعلى هذا الأساس أتح وأطلب من السيد وزير الطاقة المحترم أجوبة صريحة عن هذا الموضوع، وعن المقاييس الحقيقية لتزويد أية مدينة بالغاز الطبيعي.

أما فيما يخص قطاع التربية الوطنية، فإن الاكتظاظ الذي تعانيه مدارس ولاية المدية خاصة في البلديات النائية يتطلب بذل جهود إضافية من أجل بناء مدارس جديدة وتزويدها بالوسائل الحديثة والاهتمام بالمشاكل الاجتماعية للأساتذة والمعلمين، خاصة مشكل السكن مع توفير الكتاب المدرسي الذي وجدناه هذه السنة في السوق الموازية، أيعقل أن يباع الكتاب المدرسي في الأسواق ويختفي في المدارس؟! إننا نطلب من السيد وزير التربية جوابا صريحا عن هذا الموضوع.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة، فإن الفلاحة في ولاية المدية تحتاج إلى رؤية شاملة نظرا إلى توفرها على السهول الخصبة التي كانت في وقت مضى تزود البلاد بشتى أنواع المحاصيل، وها هي اليوم تعيش نكسة حقيقية بسبب بيروقراطية الإدارة وسوء التسيير وعدم

1- مستوى اجتماعي في تنازل وانحدار مستمر، فلدينا
12 مليون فقير، منهم من يعيش على فضلات المزابل،
وانعكس ذلك سلبا على الصحة والتعليم والثقافة.
2- وضعية اقتصادية مقلقة ولا أضيف شيئا.

3- شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية مفككة بسبب
التمرد من أجل الهروب والتخلص من واقع مر ورهيب إلى
جحيم متعدد الأوجه (مخدرات، قتل، دعاة، انتحار،
هجرة في أحسن الأحوال إلى المجهول المخيف الذي كثيرا
ما ينتهي بيأس قاتل).

4- تأكل الطبقة المتوسطة من أهل الكفاف والعفاف
وبروز فئة جديدة في المجتمع لا أعرف كيف أسميها.

وقبل أن أتطرق إلى مناقشة مشروع القانون المعروف
علينا أقدم كل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المالية
والميزانية وإلى إدارات الوزارة على الجهد المبذول في
إعداد هذا النص، ولئن فاتنا أمر التعديل بسبب ما ذكرته
سابقا فلا أقل من تسجيل الملاحظات بخصوص ذلك،
ونرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار وأتمنى أن يقبل منا السيد
وزير المالية مادة رفضها المكتب وهذا نصها:

"إن تكييف الإطار التشريعي بما يخدم التنمية المحلية
ويفعل تسييرها تماشيا مع التحولات الاقتصادية وإرساء
إطار فعلي للمالية المحلية الذي هو أولوية يستهدفها
قانون اقتصاد السوق، وبحكم إنشاء حقوق لصالح البلدية
بمقتضى مساهمتها في إنجاز تلك العقارات المبنية أو
في حمايتها، وبناء على قانون 90-30 المتعلق بالأموال
الوطنية، سيما المادتين 20، 41 منه.

يقتضي أن تؤول ضريبة العقار الفلاحي وكذا العقارات
المبنية من قبل البلدية أو بمساهمة منها والتابعة للأموال
الوطنية الخاصة إلى البلدية "مثل أسواق الفلاح والمراكز
التجارية التابعة لـ VSA وCAPCF" وهذا محل التعديل
الذي رفض لنا.

إن الشعب ينتظر التجسيد الميداني لهذه المشاريع في
أقرب وقت ممكن، وكفانا من سياسة النعامة التي
لا تجدي نفعاً، وكفانا من ذهنية الجهوية في توزيع ثروات
البلاد. إن هذه الحكومة هي حكومة كل الشعب الجزائري
من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى أقصى الجنوب،
والجزائر للجميع ومشاكل المواطنين هي مشاكل واحدة
ولا تقتصر على جهة معينة.

وأخيرا، لا يفوتني التنويه بجهود السلطات الولائية...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أحمد شعواطي،
وأحيل الكلمة إلى السيد العمري هاملي.

السيد العمري هاملي: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

تمنيت لو تطبق مخططات التنمية بمنطق الإقلاع
الاقتصادي أو حتى بمنطق الإنعاش الاقتصادي بناء على
معاينة حقيقية للواقع الذي يعيشه الشعب في الجزائر
العميقة بلا مساحيق، أي بلا تزويق ولا تليفيق مثل الزيارة
الأخيرة للوفد الوزاري برئاسة السيد رئيس الحكومة إلى
بعض ولايات الشرق منها، أم البواقي حيث تلطخت أحذية
القوم بأحوال أهل المناطق المحرومة.

كما تمنيت، حتى تكون الفائدة أعم وأهم وأشمل، أن
تكون هذه اللتفاتة المحمودة قبل أو بعد عرض مشروع
هذا القانون بنية الوقوف على الاحتياجات الحقيقية
والمتابعة الميدانية لما سطر وليس أثناء مناقشته. أقول
هذا على خلفية أن المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية
بينهما علاقة تنسيق وتعاون من أجل المصلحة العليا
للوطن وليس من منطق "كل واحد يشم من قرنو" لأن
البداية الصحيحة نصف العمل، ولا يخفى على أحد أن
قوة السلسلة في أضعف حلقاتها، وليس المقياس ما
نجزه بل المقياس ما نطمح إليه، وقد كان هذا الأمر
ممكنا.

تتميز وضعية التنمية ببلادنا بنقاط كثيرة لعل من أهمها
وأبرزها: